التأهيل الترابي ورهان التنمية المحلية بتساوت السفلى

محمد الاكلع[1] ونادية السملالي[2]

[1] – أستاذ باحث، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، مراكش

[2] – طالبة باحثة، بسلك الدكتوراه، مراكش

يعتبر التأهيل الترابي وما له من تقاطعات مع قضايا التنمية سواء بالمجال الحضري أو الريفي من أكبر الانشغالات الدولية، الوطنية وكذا المحلية. لاسيما وأن العنصر الترابي يشكل المجال الجغرافي الذي تقوم عليه شبكة العلاقات الناتجة عن تفاعل مجمل المعطيات الطبيعية والبشرية.

المغرب بدوره كباقي الدول النامية عرف سلسلة من السياسات التنموية الرامية إلى النهوض بمختلف الوحدات المجالية بهدف تثمين مواردها واستغلال مؤهلاتها وجعلها ذات إنتاجية متنوعة ومتكاملة.

في هذا السياق عرفت المنطقة قيد الدراسة –تساوت السفلى– تحولات سوسيومجالية عدة ارتبطت بالخصائص الطبيعية المركبة للمجال من جهة، وبالتدخلات التنموية من جهة ثانية فما كان لتفاعل مكونات هذا المجال إلا أن أفرز العديد من سمات التغير المحضة.

لعل هذا الطرح هو ما يدفعنا لطرح أكثر من جدل أو تساؤل حول مدى تحقق المطلب التنموي في ظل الظرفية الراهنة وفي ضل سمات التغير التي تشهدها بلادنا فالسؤال الذي يطرح نفسه وبحدة في هذا السياق يتمحور حول التداعيات التنموية ومؤشراتها التي يمكن من خلالها الإحاطة أو الإلمام إلى حد ما بأهم سماتها وأوجهها.(مشكلة التعبير)

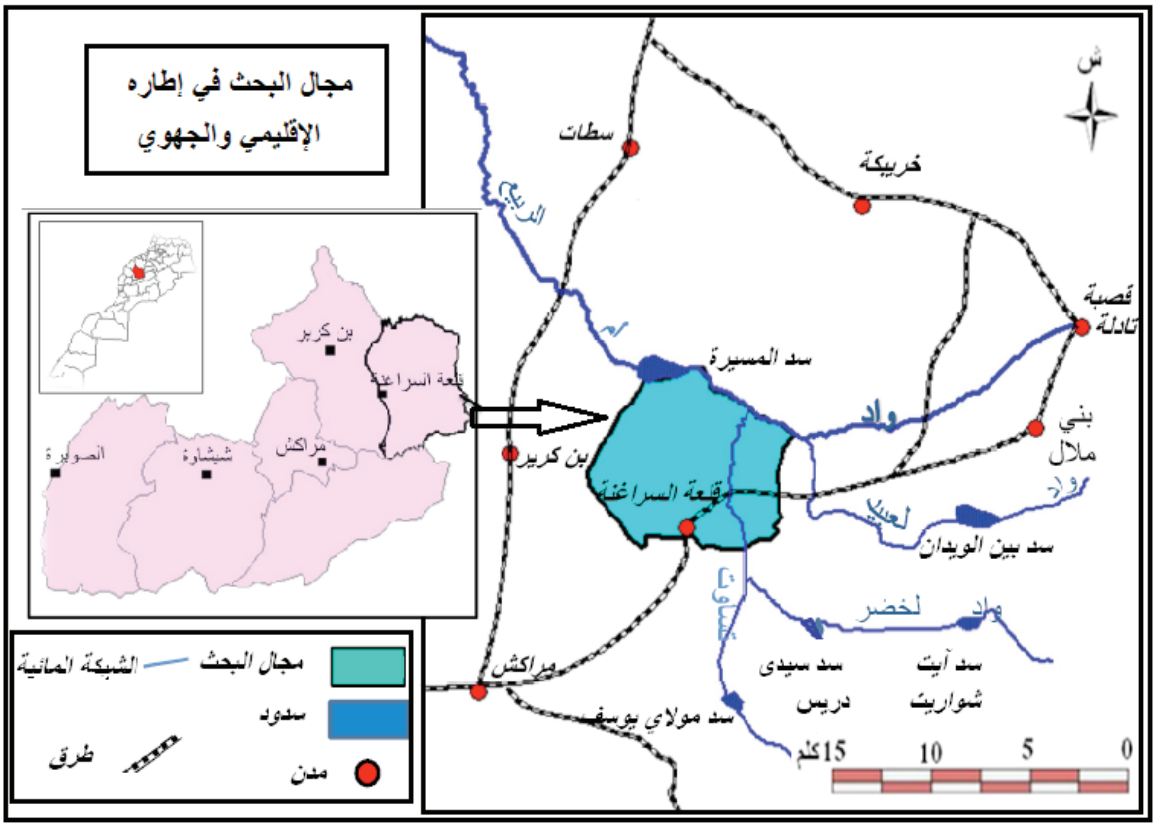

يطلق اصطلاح تساوت السفلى على الحوز الشرقي الذي يشكل امتدادا طبيعيا لمجموع الأراضي الممتدة ما بين مرتفعات الجبيلات جنوبا، ووادي العبيد وأم الربيع شمالا، وإقليمي أزيلال وبني ملال شرقا، تم الرحامنة غربا من الجهة الشرقية.

كارطوغرافيا، تقع المنطقة بين خطي عرض 32° و25' °32 شمال خط الاستواء، وخطي طول 7° و7° '22 غرب خط غرينيتش.[1]

من حيث تعميرها تأكد الدراسات التاريخية التي أجريت حولها أن مجموعة من القبائل العربية الأصل قد هاجرت قديما من الجزيرة العربية عبر الصحراء الغربية لتجعل من سهل تساوت السفلى مستقرا لها، ويمثل مجال الدراسة مجالا ريفيا في معظمه فإذا استثنينا مدينة قلعة السراغنة لن نجد مجالا حضريا آخر بالمنطقة.

في ما يخص الساكنة التاساوتية فقد تم تقديرها بما يفوق 150 ألف نسمة[2] حسب نتائج الإحصاء الأخير، أي ما يناهز 5 % من مجموع ساكنة الجهة، وقد عرفت المنطقة تطورا سكانيا ملحوظا إذ سجلت الفترة الأولى ما يزيد عن 1.78 %، لتتراجع في المرحلة الثانية إلى 1 % ليعود إلى الارتفاع بعد ذلك كنتيجة مباشرة لعمليات التجهيز الهيدروفلاحي وكذا تحسن الأوضاع المناخية بعد سنة 2005، بعد ذلك ستعرف المنطقة معدل نمو قدر ب %.

تـــطـــور الســـاكنـــة بتـــساوت السفـــلى

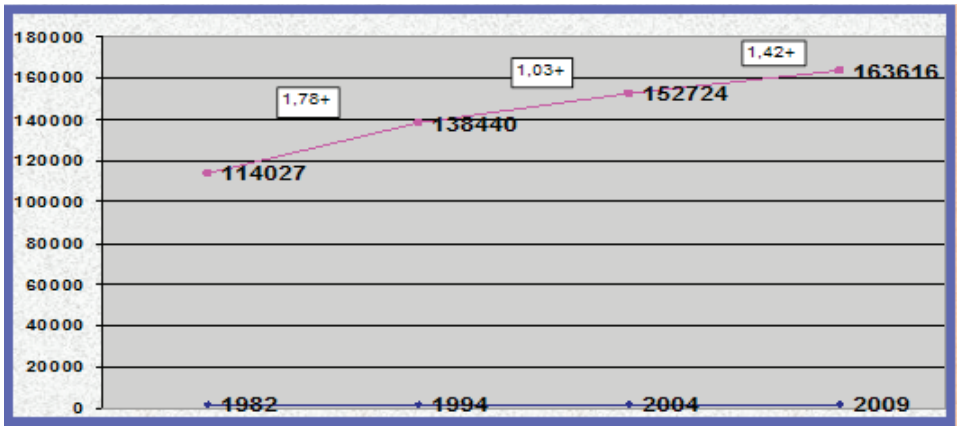

المصدر: عمالة إقليم قلعة السراغنة2010 (بتصرف).

بالرغم من التطورات الديموغرافية التي اتسمت بها المنطقة ظلت هذه الأخيرة تعاني من عدة اختلالات مجالية وفوارق سكانية كبيرة سواء بين القطاعات أو الجماعات والتي ستؤثر لا محالة مستقبلا على مردودية الخدمات والتجهيزات الأساسية وكذا على مستوى توزيع البنيات الاقتصادية، لاسيما وأن المنطقة تعاني من أزمة البطالة الخانقة، هذه الأخيرة دفعت الفئة النشيطة إلى امتهان أعمال بسيطة غير مهيكلة، تتطلب من مزاوليها الوقت الكثير مقابل المدخول القليل.[3]

بنية مفاهيمية

قبل الخوض في تفاصيل التدخلات التي عرفتها المنطقة إرتئينا ضرورة الوقوف على أهم المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، وذلك لبناء صرح مفاهيمي يساعد على تشخيصها. لمقاربة الموضوع في إطاره العام تبرز ضرورة القيام بتحديد وتدقيق أهم المفاهيم التي سيتم توظيفها، فالحديث عن مصطلح التراب كصفة لصيقة بالتأهيل يفيد في مجمله

(1) A.Lahlimi, Les terres irriguée, p5.

(2) الاحصاء العام للسكان والسكنى 2004.

(3) A.Lahlimi, Les terres irriguées, p5.

الانتماء والتجدر ويحيلنا إلى مفاهيم أخرى مثل الإستئراض والأتربة والتترب والتي تترجم مجتمعة الخصوصية، كما **يمكن استساقة التراب في مضمون يتعدى ما هو مادي إلى تصور أو بناء معقد تتداخل فيه الذات والواقع المجالي والرهانات التي تتحكم في تنظيم المجال وفي تنميته ترابيا، وبذلك يمكن القول أن** هذا المفهوم يتقدم بصفته نسقا حركيا وشموليا متماسكا ومندمجا يتحقق من خلال التزام التخطيط الاستراتيجي.

التأهيل : تم اختيار مفهوم التأهيل في بعده الترابي المحلي كإطار نظري يوجه هذا العمل، والذي سيركز على دراسة أهم التدخلات التنموية التي عرفتها منطقة تساوت السفلى، ويقصد به تهيئة المجالات والوسائل المناسبة للنمو وذلك للوصول إلى درجة معينة من أنواع التأهيل، والتي نجد من بينها:

التأهيل الاجتماعي، التأهيل المهني، التأهيل التربوي التأهيل الطبي، التأهيل النفسي، أما التأهيل المجتمعي فنقصد به : نهج استراتيجي أو منهج يقوم على استثمار الموارد والخدمات المحلية المتاحة في كل مجتمع سكاني وتسهيل إمكانية الاستفادة من تلك الموارد والخدمات.

مفهوم التراب : أصبح هذا المفهوم يشكل معطى مركزيا عند الباحثين عامة والمشتغلين في الجغرافيا بوجه خاص، وذلك تجاوزا لاعتبار الجغرافيا دراسة تهم تنظيم المجال أو دراسة للعلاقة بينهما مما زاد من ضرورة توجيه الاهتمام بدرجة أولى للمجال تم الإنسان، إلا أن عقد السبعينات منذ بدايته كان عقد اهتمام الجغرافيا بالانسان، تم المجال وهو ما يؤيده أ. فريمون عندما تناول موضوع المجالات الترابية على اعتبار أنها تكون ترابا للمجتمع على مقاييس مختلفة، أي من تراب مجتمع محلي إلى تراب الوطن.[4]

انطلاقا من ذلك الاختلاف المقاييسي فإن التحليل الجغرافي للتراب يتم انطلاقا من قراءة الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين الجمعويين والفاعلين الاقتصاديين تم السياسيين وغيرهم في بناء يتوافق وحجم ذلك الاختلاف.

ونشير هنا إلى أن الانتقال من البعد المجالي إلى البعد الترابي انتقال ذو ايحاءات عدة تصب مجملها في سياق مواجهة المجتمعات للتحديات المعولمة التي نشهدها، فالحاجة تزداد إلحاحا للتراب وإعادة تشكيل المجالات الترابية.

وبذلك يمكن استساقة التراب في مضمون يتعدى ما هو مادي إلى تصور أو بناء معقد حيث تتدخل الذات والواقع المجالي والرهانات التي تتحكم في تنظيم المجال وفي تنميته الترابية.[5]

مفهوم التنمية المحلية: برز مفهوم التنمية المحلية في نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات، وقد ظهر كخطاب اديولوجي وسياسي قوي. حيث أصبحت التنمية المحلية شكلا من أشكال التنمية البديلة في مواجهة التنمية القطاعية التي يتم إقرارها من المركز.

هذه التنمية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته أيضا، كما تنبني على استراتيجية العمل من الأسفل، على اعتبار أن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية.

كما نجد من بين أهم تعاريف التنمية المحلية :

– تعريف الأمم المتحدة[6] ، حيث حددتها «كاستخدام عام للوسائل وتعبئة المجهودات العامة والخاصة بغية التوصل إلى رفع المستويات المادية والمعنوية للمجتمعات المحلية والوطنية وجعلها تشارك بفعالية في تنمية أوطانها».

---

(4) Frémon A. La dynamique des territoire, in Projet n 254, 1998 p 32

(5) مصطفى حسني ، التنمية المحلية: المفهوم،الأبعاد والمقاربة – مقال منشور ضمن سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، بعنوان : إقليم قلعة السراغنة، الإنسان، المجال ، التنمية – من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش – مطبعة أنفو إدسيون، الطبعة الأولى 2004.

(6) عاطف غيث محمد، التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت 1986

-أما تعريف جزافييي كريف فقد حددها ك « مسلسل لتنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فوق تراب ما من خلال تعبئة وتنسيق الموارد والطاقات « وهنا يتضح التركيز على استغلال الموارد المحلية كميزة تفاضلية للمجالات المحلية.

مفهوم التنمية الترابية: ينبني هذا المفهوم على مكونين أساسين متمثلين في التراب والفاعلين لاعتبارهما مفهومين وجيهين وعمليين لفهم وأجرأة التنمية، حيث يطرح التراب بصفته مجالا للعمل الذي يتوخى منه تحقيق العديد من الأهداف والتي تتحدد أهمها في :

- الرفع من اداء الفاعلين في سياق العمل والاداء بصفتهم كمقاولين، منتخبين، أو بصفة مؤسسات أو فعاليات سياسية أو كفاعلين بالمجتمع المدني.
- تحديد المسار التوجهي على المدى المتوسط والبعيد لاتخاذ رؤيا استراتيجية مبنية على وضع الوسائل الكفيلة بإنجاز وتحقيق ذلك المسار.
- السعي إلى تحقيق صيغ الحكامة الجيدة من خلال تحسين أساليب التسيير وإدماج مسارات ومسلسلات التهيئة والتنمية بمختلف أشكالها وأبعادها.

1 – التنمية الفلاحية

من خلال ما تطرقنا له سلفا بخصوص واقع المنطقة اتضح أنه واقع استدعى القيام بالعديد من التدخلات لتحقيق نوع من التوازن الطبيعي والسوسيومجالي، هذه التدخلات تعززت أولها بسياسة الإعداد الهيدروفلاحي كسياسة رامية إلى تحقيق مطلب التنمية الفلاحية والوصول إلى نوع من الانسجام الترابي بالمنطقة.

1-1 – شكلت التهيئة الهيدروفلاحية أولى ركائز التنمية الفلاحية

تم الشروع في تجهيز المنطقة بهدف سقي 44000 هكتار، انطلاقا من « قناة تساوت» المرتبطة بسد بين الويدان، وفي إطار تنمية القطاع الفلاحي بالإقليم عامة والمتكون من مساحات شاسعة من الأراضي الجماعية، تم تجهيز 6000 هكتار بواسطة الأدرع المحورية، منها مساحة 1555 تحقق تجهيزها من طرف الدولة، في حين تم تجهيز مساحة تتراوح ما بين 100 إلى 500 هكتار من طرف مستثمرين خواص، وقد بلغ معدل الإنتاج بهذه الأراضي المغطاة بالمحاور ما بين 40 إلى 60 قنطار من القمح الطري وما بين 80 إلى 90 من الذرة بالهكتار الواحد.

إلى جانب ذلك، وفي إطار عصرنة القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته ارتكزت سياسة الإعداد الهيدروفلاحي بمنطقة تساوت السفلى على العديد من المرتكزات تتمثل أهمها في ما يلي :

زراعة الحبوب : تم رصد العديد من الإجراءات في هذا الإطار بهدف المساهمة في الرفع من المردودية. وذلك من خلال إنشاء شركات صغرى ومتوسطة لكراء الأدوات الفلاحية، إنشاء شركات انتاج وبيع البذور المختارة وخلق العديد من تجمعات منتجي الحبوب، تنظيم المنتجين داخل تجمعات في شكل جمعيات أو تعاونيات من أجل تسهيل عملية الاتصال بالمصالح الفلاحية وإدخال التقنيات العصرية، تدعيم دور التعاونيات الفلاحية في إطار إدماجها في مراحل الانتاج الوطني.

الخضروات : تحتل مكانة لا تقل أهمية، فقد خصصت لها مساحة تقدر ب 5654 هكتار، وذلك كاستجابة للمميزات التي يتيحها هذا النوع الزراعي إذا تمت عصرنته, وبذلك تم إدراج العديد من التغييرات ببرنامج الإعداد الهيدروفلاحي بهذا الصدد، والتي ترمي في مجملها إلى تدعيم وتعميم المناهج الحديثة للزراعة، إدخال عينات جديدة ذات مردودية كبيرة وتشجيع الفلاحين على زراعة الخضروات لتلبية حاجيات الأسواق المتزايدة منها.المغروسات

المنتجة للفواكه : تظل أشجار الزيتون أكثر هيمنة بمجموع الإقليم، وقد تم إدخال أصناف جديدة وذلك في إطار تنويع المنتوج الفلاحي (الحوزية، المنارة...)، بالإضافة إلى إدخال أنواع جديدة من أشجار التفاح والمشمش ثم اللوز، وقد تم إحداث وحدات صناعية لتحويل إنتاج الأشجار المثمرة.

الفلاحة الصناعية : أولت السلطات المحلية بالإقليم عامة، وببرنامج الإعداد الهيدروفلاحي بشكل خاص غاية اهتمامها لتطوير هذا الصنف، خاصة من حيث صنف الشمندر السكري، فقد تم وضع برنامج يهدف إلى تحقيق 10000 هكتار، وهو ما شجع على ضرورة إنشاء معمل للسكر بالإقليم.

توزيع المزروعات حسب المساحة بمنطقة تساوت السفلى

الزراعات	المساحة	النسبة ٪	الإنتاج المتوقع ب(الطن)
الزيتون	10500	% 24	32000
الحبوب	17000	% 39	71000
الخضروات	6500	% 14	94000
الكلأ	10000	% 23	-

المصدر: منغرافية إقليم قلعة السراغنة

الإنـتاج الـحـيواني: من الشائع جهويا ووطنيا أن الإقليم الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة إقليم يشتهر بتربية الماشية ذات جودة عالية، ففي إطار المجهودات المبدولة لتنمية مختلف القطاعات الفلاحية بالمنطقة أصبحت ضرورة تأطير هذا القطاع وعقلنته تشكل هاجس مختلف المتدخلين، حيث حرصت السلطات المحلية على تنظيم المنتجين داخل تعاونيات وتجمعات مؤطرة من طرف الجمعيات المهنية من أجل تحسين تغذية الماشية.

وقد جاء مشروع تنمية واستصلاح المراعي في إطار الجهود الرامية للنهوض بمنطقة تساوت عامة والمنطقة قيد الدراسة بشكل خاص تبعا لمقتضيات القانون رقم 33/ 94 المتعلق باستصلاح الأراضي غير المسقية إذ تم إعداد دراسة من طرف المديرية الاقليمية للفلاحة بقلعة السراغنة بهدف تحسين البنية العقارية من خلال استصلاح الأراضي الفلاحية على مساحة 1300 هكتار، تحسين المراعي عن طريق غرس الشجيرات الكلئية على مساحة 1230 هكتار، خلق نقط مائية لتوريد الماشية، تكثيف وتثمين الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق تحسين النسل والتأطير الصحي للقطيع، ثم تقديم الدعم المؤسسي الذي يهدف إلى تحسين التأطير التقني للفلاحين والكسابين.

الزراعات تحت المحاور : 6000 هكتار بمجموع الإقليم

Plan Maroc Vert, premières perspectives sur la stratégie agricole, avril, 2008.

من خلال مجموع تلك الاختيارات والتوجهات الفلاحية وكذا الاجراءات التي تم ضبطها بهدف تنظيم

استعمال المجال الترابي التاساوتي يتضح أن واقع المنطقة كان واقعا معقدا تطبعه تناقضات هيكلية وزعزعة سوسيومجالية استدعت وضع نظرة جديدة للتهيئة الترابية واقتراح إجراءات وآليات أخرى من شأنها أن تساهم في تطوير آليات استعمال المجال الترابي والتنسيق بين كافة المتدخلين وإضفاء طابع أكثر نجاعة وفاعلية على سياسة التهيئة الفلاحية.

انطلاقا من تقييم حصيلة الاعداد الهيدروفلاحي بمنطقة تساوت السفلى وما لها من نتائج لم تتجانس إيجابياتها بسلبياتها برزت برامج تنموية أخرى لا تقل أهمية.

1-2 – المخطط الاخضر، ركيزة أساسية لتطوير النظم الفلاحية

يعد هذا البرنامج توجها استراتيجيا ينطلق من الواقع الذي تحكمه مجموعة من المعيقات والإكراهات الموضوعية والبنيوية المتمثلة خصوصا في قساوة المناخ بالإقليم عامة وبتساوت السفلى بشكل خاص ناهيك عن ما يصاحبها من محدودية الموارد، الأمر الذي تطلب نهج سياسة مندمجة تقتضي عقلنة استعمال الموارد المتوفرة بتقنين استعمالاتها وتشجيع المبادرات الهادفة إلى تحسين الإنتاج والرفع من جودته ومردوديته بما ينعكس إيجابا على وضعية الفلاحين.

وقد تم تسطير معالم هذا المخطط وفقا لبرنامج جهوي يروم تحقيق التأهيل الفلاحي بالمنطقة كما تبين الخطاطة أسفله.

أهم مشاريع المخطط الاخضر على المستوى الجهوي

ارتكز هذا المخطط بتساوت السفلى أساسا على تنمية الإنتاج الفلاحي من خلال الرفع من فرص الشغل والمداخيل في النشاط الفلاحي وتنويع فرص الشغل في الأنشطة الموازية للفلاحة والأنشطة الريفية انطلاقا من التعريف بطاقات المنطقة والمحافظة على بيئتها بشكل سليم ومستدام، وذلك بناءا على المؤهلات التي تحضى بها المنطقة، إلا أن سيادة الفلاحة ذات الطابع التقليدي والمعاشي كانت عائقا يحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة.

والشكل التالي يبين أهم أهداف المخطط الأخضر بالمنطقة إضافة إلى الإكراهات التي واجهته.

المخطط الأخضر بين تحقيق الأهداف وصعوبة الإكراهات

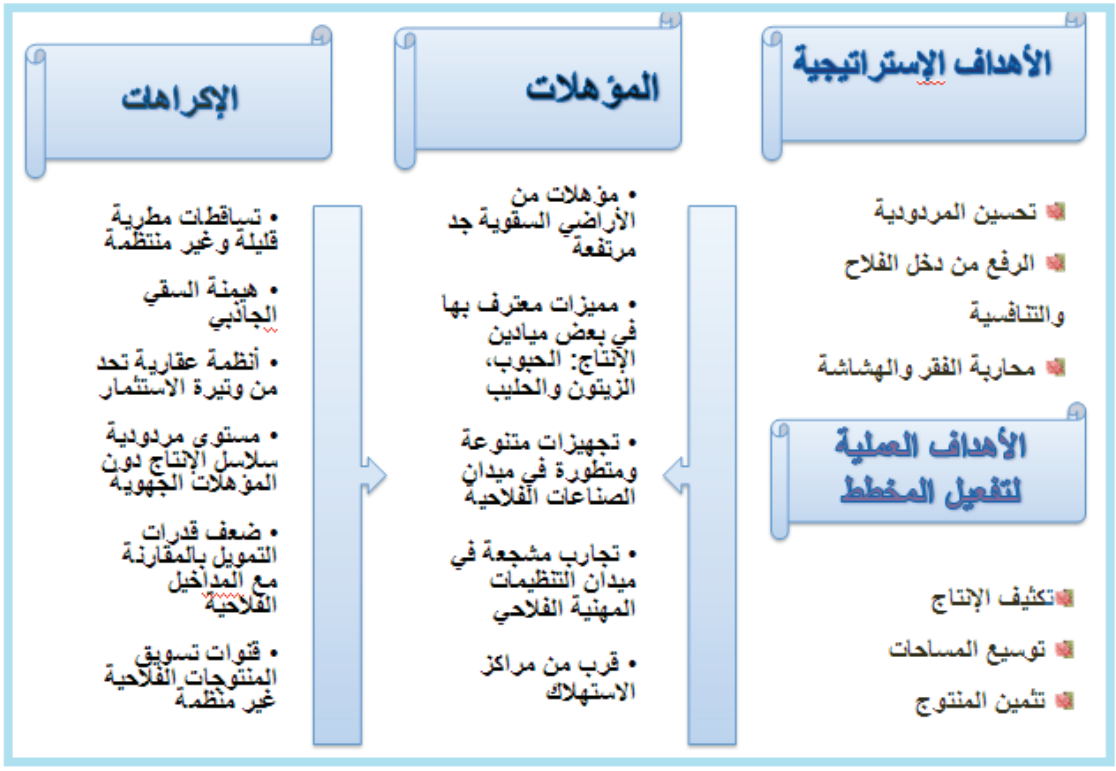

1-3 – السقي بتساوت السفلى: حاجة متزادية لا ترقى إلى طموح فلاحي المنطقة

رغم تزويد منطقة تساوت السفلى بمجموعة من التجهيزات الهيدرو-فلاحية وقنوات السقي المعلقة التي أسهمت ولو بشكل ضئيل في عدم إتلاف المياه ضل مشكل تباعد دورات السقي يشكل إكراها يضر بالمراعي والمزروعات الكلئية،[7] كما يهدد قطعان ماشية المنطقة بالعطش، إضافة إلى أن معظم الساكنة تعتمد في أنشطتها الفلاحية على محاصيل الزيتون وتربية المواشي داخل نطاق جغرافي ضيق يعاني من التشتت وعدم اتساع الأراضي الزراعية التي لا يتجاوز جلها نصف الهكتار، كما يزيد من حدة المشكل اعتماد فئة عريضة من الفلاحين على السقي التقليدي، مما دفع الوزارة إلى تخصيص غلاف مالي قيمته 6،10 مليون درهم لاستصلاح السواقي التقليدية تفاديا لتبدير مياه الري وتحسين المنتوج الزراعي.

بالرغم من النتائج المحصلة في هذا السياق تأكد ردود فعل فلاحي المنطقة تجاه المقومات التي جاء بها مخطط المغرب الأخضر أن واقع المنطقة واقع لا يزال في حاجة إلى قراءات ميدانية أعمق يكون من شأنها تقريب مضامين وفلسفة هذا البرنامج من فئات عريضة من صغار الفلاحين بغية استيعاب مراميه التي تكمن في ضرورة عقلنة استعمالات الموارد المائية وتشجيع التقنيات الحديثة في مجال تدبيرها وإمكانية تحفيز المنتجين على إيجاد زراعات جديدة كفيلة بأن تشكل إضافة نوعية تخلص هذه الفئة من أعباء الزراعات التقليدية.

إذا كان الهدف من التهيئة الهيدروفلاحية هو تحسين المردودية في سياق يتوافق ومعالم التحديث والتنمية، فإن معظم نتائجهالم تكن جريئة إلى حد تحقيق الأهداف المتوخاة كونها لم تتسم بنوع من الحذر بشريا وترابيا بقدر ما كرست له تقنيا، مما سيجعل من المجال التساوتي بكل حمولته مجالا يتطلب المزيد من الدراسة والتدخل العقلاني

(7) تقدر الدورة السقوية، حسب مزارعي المنطقة بأربعين يوما وهي مدة زمنية برأيهم يستحيل خلالها على الفلاحين أن يحافظوا على مراعيهم وكلأ ماشيتهم.

الهادف إلى تهيئة ترابه تهيئة متوازنة مبنية على ضرورة تحقيق تنمية بشرية محضة شكل برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترجمة لأهم مراميها.

2 – التنمية البشرية، ضرورة تنموية تطلبتها الساكنة المحلية

شكلت هذه الإستراتيجية نقطة تحول في السياسة المغربية عامة، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ولأول مرة الأبعاد الاجتماعية والطبيعية البيئية، كما تم تبني مقاربات جديدة لتطبيق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع من خلال مقاربات مندمجة، متجددة الأبعاد ومقاربات تعتمد على المجال الترابي وإشراك السكان المحليين، وتطوير المقاربة التشاركية، نفس هذه المقاربة هي التي خرجت بها جل الإجراءات التي تم القيام بها على صعيد إعداد التراب الوطني.

2–1 – برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أهم ركائز التنمية الاجتماعية

ارتكزت أهم أسس هذا البرنامج التنموي بتساوت السفلى على تأهيل العنصر البشري وتشجيع التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية والجماعية انطلاقا من تبني مقاربة التكامل بين تنمية الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية، كما ارتكزت على ضرورة التداخل الوثيق بين المجالين القروي والحضري، فقد عرفت المنطقة دينامية جديدة سواء من حيث المشاريع الإستثمارية أو في ما يخص انجاز التجهيزات الأساسية والمرافق الإجتماعية والثقافية، وذلك مواكبة لما تعرفه مختلف ربوع البلاد من برامج ومخططات يتوخى منها التأهيل الترابي الرامي إلى تحقيق الإقلاع الاجتماعي والإقتصادي.

تنبني جل المشاريع المبرمجة بالمنطقة على إستراتيجية ترتكز على مبادئ الشمولية والمرونة والملاءمة ضمن مقاربة جديدة ترتكز على تحقيق رهانات ومتطلبات تنمية المجالات الترابية المتنوعة على المستويات الاجتماعية،الاقتصادية،البيئية والمؤسساتية.

يمكن تحديد مرتكزات المبادرة في أربع معطيات أساسية تروم الأولى : العمل على تشخيص الإشكالية الاجتماعية , والمرتكز الثاني يهدف إلى تبني سياسة عمومية مندمجة تتصف بالشمولية والتكامل , تم المرتكز الثالث، فينبني على معطى التعبئة الاجتماعية،1 أما المرتكز الرابع والاهم فيعتمد مفاهيم جديدة تجد اصطلاحها في نظام الحكامة المحلية.

توزيع أهم مشاريع التنمية البشرية بتساوت السفلى

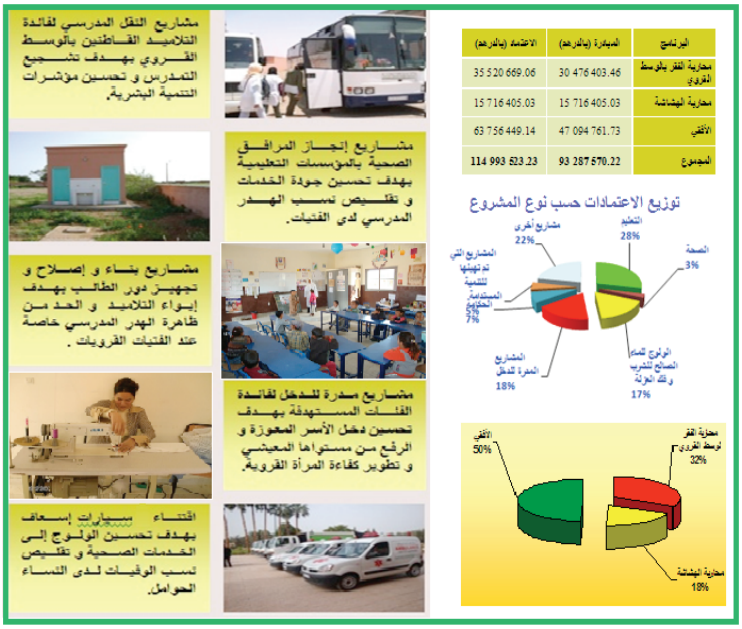

المصدر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» التتبع والتقييم التشاركي» قلعة السراغنة 2012 .

2-2 – التجهيزات الاجتماعية، تطورات لازالت في حاجة إلى قراءة أكثر عمقا

تكتسي البنيات الاجتماعية أهمية بالغة، سواء بالمنطقة قيد الدراسة أو بباقي المجالات، وذلك لما لها من إسهام في رقي عيش الساكنة، بالإضافة إلى الدور المنوط بها في ما يخص التطلع لأرقى مستويات التنمية الاجتماعية، خاصة إذا علمنا أن قياس التنمية يتم بناء على مجموعة من المؤشرات التي تأتي البنيات الاجتماعية في مقدمتها.[8]

2-3 – البنيات والمرافق الاجتماعية: صعف لا يلبي حاجة مجموع الساكنة

سجلت المنطقة أرقاما تصاعدية في هذا المجال وذلك إثر دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا بعض الجمعيات المحلية النشيطة، فبالنسبة لقطاع التعليم الابتدائي نسجل تزايد نسب تمدرس الفتاة بالمستوى الابتدائي بالمقارنة مع الذكور وذلك انسياقا وتطور هذه النسب بالإقليم عامة.

أ: قطاع التعليم؛ نسبة زيادة في تطور، اكتضاض أكبر، وحاجة أكيدة

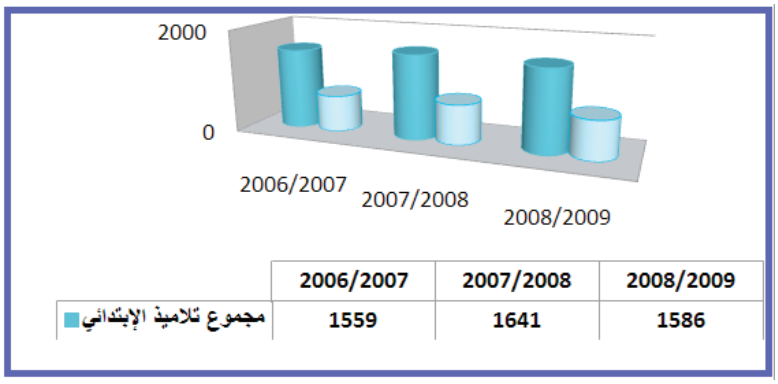

	2006/2007	2007/2008	2008/2009
مجموع تلاميذ الإبتدائي	1559	1641	1586

المصدر : التشخيص الترابي التشاركي، جماعة سيدي موسى

بالرغم من وجود تغطية جيدة للمؤسسات التعليمية الابتدائية، تعاني المنطقة من ضعف التجهيزات، إذ يطبعها غياب المرافق والتجهيزات مثل الماء الشروب والكهرباء والمراحيض، إضافة إلى صعوبة الولوج إليها في فصل الشتاء، كما تعاني المنطقة من ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف التلاميذ خاصة بعد إتمامهم التعليم الابتدائي نظرا لغياب مؤسسات التعليم الإعدادي بالعديد من الجماعات.

وضعية بعض المؤسسات التعليمية

المصدر : نتائج التشخيص الترابي التقاربي لجماعات تساوت السفلى

(8) نادية السملالي، الهجرة الدولية وانعكاساتها على التوسع الحضري والدينامية الإقتصادية، بحث لنيل دبلوم الماستر في إعداد التراب والتنمية الجهوية مراكش، 2009/ 2010

في ما يخص التعليم الثانوي ثم تحسين مرافق بعض مؤسساته من خلال إرفاقها بأقسام داخلية ومؤسسات دار الطالب والطالبة، النقل المدرسي، تجاوزا للمشاكل المتعلقة بالتعليم في المجالات الريفية وطموحا في الحد من الهدر المدرسي والرفع من نسبة التمدرس لاسيما عند الفتيات.

تعاني جماعة الهيادنة من إرتفاع نسبة الأمية حيث تتراوح65,9 % . وبالنسبة للمتمدرسين ف 36 % من الذكور و23% من الإناث يتوفرون فقط على مستوى تعليمي إبتدائي وإعدادي. ونسبة السكان الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عالي ضعيف جدا خاصة في صفوف النساء .

يتضح أن معظم جماعات المنطقة تعاني من ارتفاع نسبة الأمية إذ وصلت ببعضها إلى 59 % سنة 2004، (جماعة سيدي موسى) بالإضافة إلى أن غياب التكوين المهني يستوجب تظافر جهود كافة المتدخلين المحليين وذلك للتحسيس بأهميته في تأهيل اليد العاملة المحلية، خاصة وأن المنطقة تتأرجح بين واقع تعليمي صعب وبين برامج تنموية هادفة إلى الرقي به، إلا أن واقع الحال بها كان مطبوعا بإكراهات تحد من مردوديتها، إكراهات ارتبطت أغلبها بضعف بنيات الاستقبال لإيواء التلاميذ، فأغلب الداخليات ودور الطالب والطالبة تعرف اكتضاضا يفوق طاقتها الاستيعابية، إضافة إلى قلة التجهيزات نتيجة تعرضها للتخريب مما يسهم استمرار الظواهر السلبية.

في ما يخص المرافق السوسيوثقافية، تتسم في معظمها بالضعف أو الغياب إن صح القول، وهو ما يتطلب مجهودات كبيرة بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بالأندية النسوية، وذلك لتشجيع النساء وتثمين منتجاتهن الحرفية المحلية. إضافة إلى ذلك تتسم المنطقة بغياب المرافق الخاصة بالشباب، فإذا استثنينا البرامج تم تسطيرها بالمجال الحضري بهدف خلق بنيات يكون من شأنها تشكيل متنفس للساكنة نجد أن الساكنة الريفية أصبحت ترى في مجالها مجالا معتلا لم يظطلع بعد إلى تلبية حاجيات ساكنته السوسيوثقافية.

ب: قطاع الصحة؛ تجهيزات ضعيفة ،حاجيات كبيرة وعائق مالي وعقاري

تعد التغطية الصحية ضعيفة على مستوى أغلب جماعات المنطقة[9] خاصة على مستوى الدواوير التي تبعد بأكثر من 5 كلم عن المراكز الصحية الجماعية، ينضاف إلى ذلك مشكل نقص أو بالأحرى غياب قاعات الولادة، إذ تضطر معظم النساء إلى التوجه إلى المستشفى الإقليمي في حالات الولادة.

أهم المشاريع المنجزة بالقطاع الصحي

المشاريع	التكلفة
بناء مقر المندوبية الإقليمية للصحة بالقلعة	3 996 866.00
إعادة بناء 3 مراكز صحية	2 122 000.00
تجهيز المؤسسات	1 780 000.00
بناء مركز صحي حضري الهناء بالقلعة	1 530 000.00
شراء سيارات الإسعاف	1 200 000.00
إعادة بناء المركز الصحي	282 104.00
بناء منزل للطبيب بالدشرة	170 000.00
المجموع	11 080 970.00

المصدر : مندوبية وزارة الصحة، إقيم قلعة السراغنة

(9) عبد الغني فهمي، التحديث الريفي: العوامل، المظاهر والانعكاسات التقنية الاقتصادية والسوسيومجالية بالمجالات المسقية العصرية «تساوت السفلى» مراكش 2009-2010

لتقريب الصورة أكثر من تدني مستوى الخدمات الصحية بالمنطقة نجد أن جماعة الوناسدة شأنها شأن جل الجماعات تعاني من تدني مستوى الخدمات الصحية والذي يترجمه نقص القدرة الاستيعابية للمركز الصحي الجماعي مقارنة مع تزايد الساكنة.

بالرغم من قرب المركز الصحي الجماعي من أغلب دواوير هذه الجماعة لا تتماشى الطاقة الاستيعابية بشكل توافقي مع حجم الساكنة، إضافة إلى ذلك يبرز مشكل النقص على مستوى الموارد البشرية، الأدوية، وكذا عدم توفرها على سيارة الإسعاف، إلى غير ذلك مما يؤثر سلبا على جودة الاستفادة من الخدمات الصحية.

أهم إكراهات الخدمات الصحية ونتائجها بالمنطقة

نقاط الضعف الرئيسية	النتائج
البنية التحتية	
عدم وجود قاعة الولادة، عدم وجود موظفين متخصصين (لا سيما بالنسبة للتوليد)	التوجه إلى المستشفى الاقليمي قلعة السراغنة، مراكش ، بني ملال
الأطر الطبية	
نقص موظفين التمريض، عدم كفاية الأطباء	الذهاب إلى وحدات صحية في الصهريج أو إلى عيادات خاصة بالنسبة للأسر الميسورة. الرعاية الطبية محدودة للغاية
عدم وجود ممرضة «امرأة»	ولوج النساء إلى وسائل بديلة مثل الطب التقليدي، عدم تتبع الرعاية الصحية في مرحلة ما قبل وبعد الولادة (القابلات التقليديات).

المصدر: نتائج التشخيص الترابي التشاركي لجماعات تساوت السفلى

بالرغم من التشخيص التشاؤمي لوضعية القطاع الصحي لا يمكن تجاهل جهود الفاعلين في هذا الصدد رغم محدودية الموارد والتمويلات الضرورية لتحسين مستوى هذا القطاع وتحسين شروط عمل الأطر الطبية التي من شأنها تحسين الخدمات الصحية للساكنة المحلية.

ج – بـــنيـة ســـكنيـة ذات طابع قروي يطبعها غياب الصرف الصحي

د – قطاع الكهرباء : حصيلة في تطور مستمر

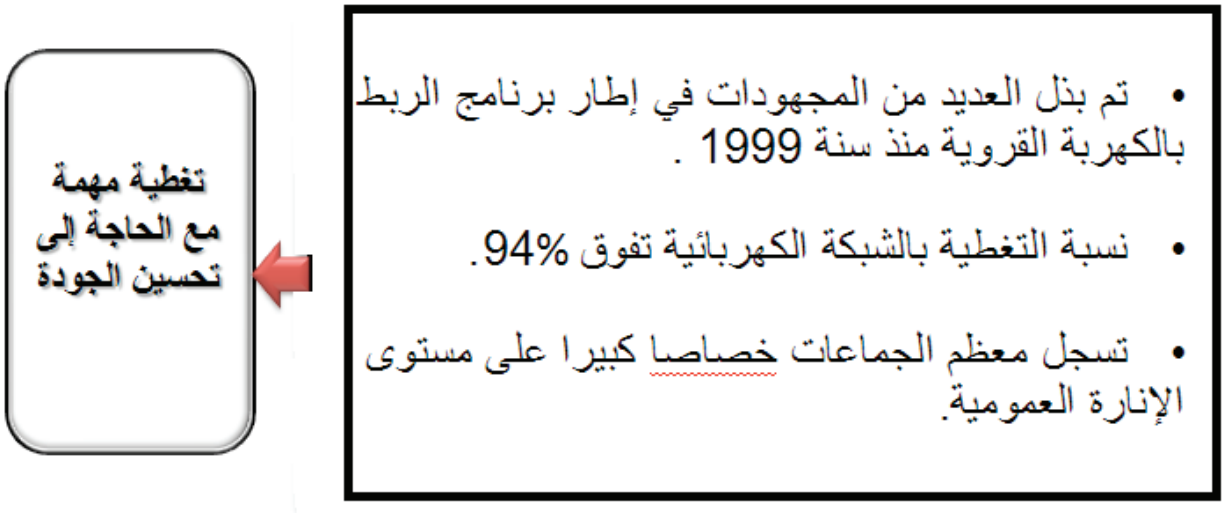

اتسمت المنطقة بتحولات جذرية في إطار برنامج الكهربة القروية الشاملة، وذلك عن طريق قروض تقدمها صناديق التجهيز الجماعي. إلا أن بعض الدواوير لا تزال في انتظار تدخلات معقلنة في هذا الصدد.

الماء الشـــروب، تدخلات في تواصل مستمر

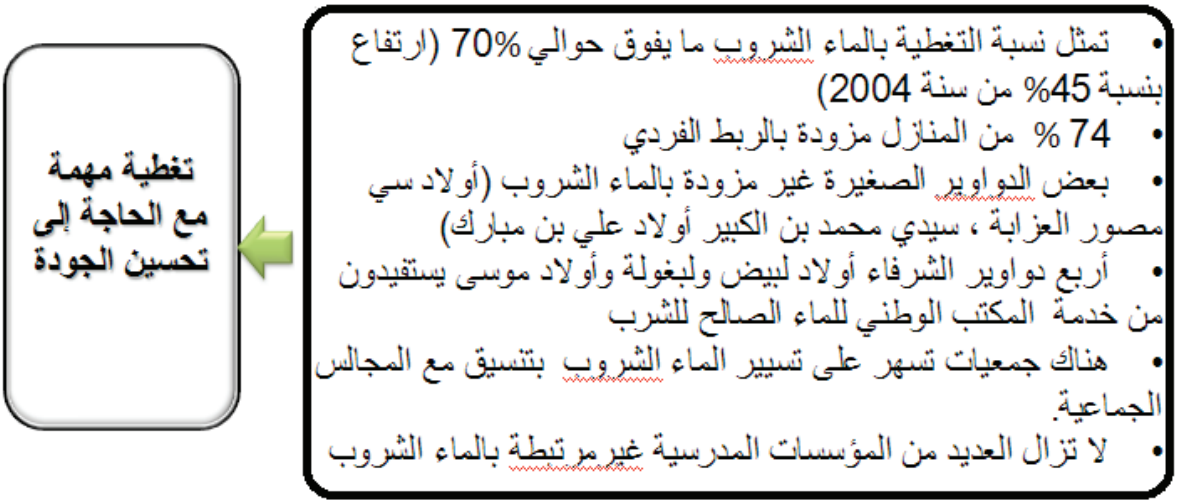

تجاوزت نسبة التغطية بالماء الشروب ببعض جماعات المنطقة 87 % في الحقب الأخيرة، في حين نجد جماعات أخرى لم تتجاوز نسبة 45 % معتمدة في بعض الأحيان على السقايات، وذلك نتيجة فقر أغلب الأسر أو بعد شبكة الماء الشروب عن منازلها. إضافة إلى افتقار مجموعة من المدارس والفرعيات لهذا المعطى الحيوي.

إذا تحدثنا عن المجال الحضري بالمنطقة فنجد انه مجال حضي بالعديد من الاهتمامات وذلك تماشيا مع مستوى النمو الديموغرافي الذي يعرفه الإقليم بشكل عام فقد باشر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بإنجاز المخطط المديري للتزويد بالماء الصالح للشرب لمجموع المراكز التابعة للإقليم انطلاقا من مياه وادي ام الربيع. إضافة إلى تأهيل مختلف المنشات الخاصة بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

تقوية وتزويد مدينة قلعة السراغنة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من قناة روكاد

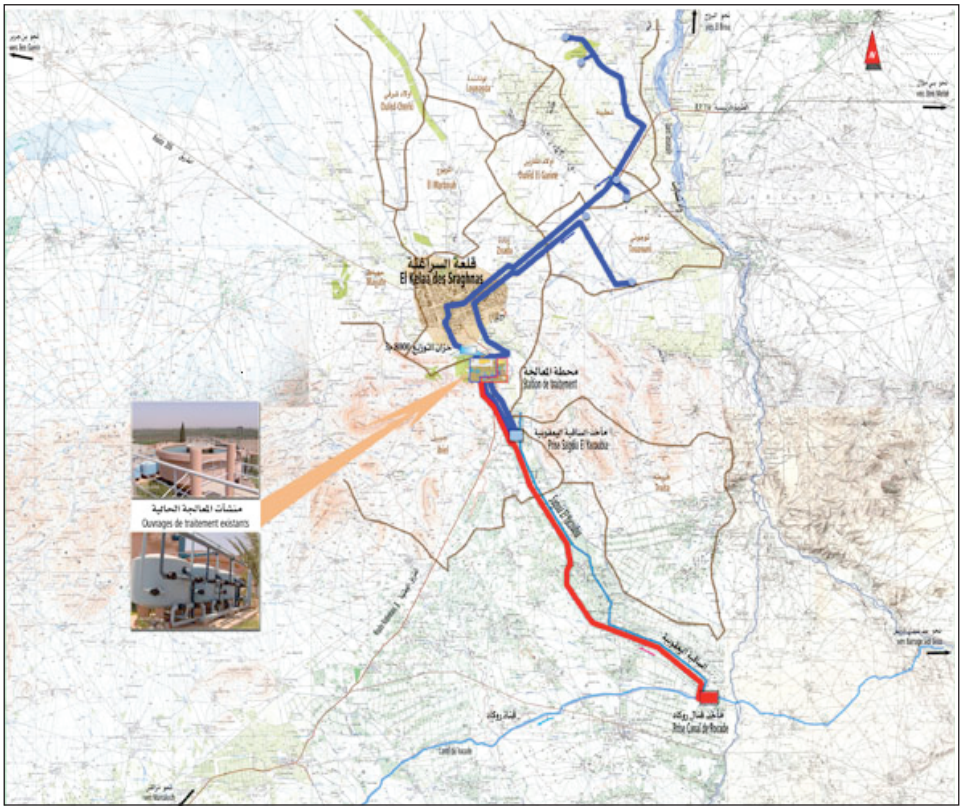

المصدر : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، قلعة السراغنة

بالنسبة للجانب البيئي ترتبط أهم المشاكل بالمنطقة بغياب قنوات الصرف الصحي، فالمياه المستعملة تطرح وسط التجمعات السكنية، أو يتم التخلص منها بواسطة حفر غير مهيئة مما يتسبب في تلوث الفرشة المائية الباطنية.

هـ : الشبكة الطرقية، ضرورة إصلاح ملحة

يعد تأهيل المسالك الجماعية مطلبا ملحا من طرف الساكنة التي تطمح إلى تسهيل مواصلاتها والولوج إلى الخدمات الأساسية، لاسيما وأن البنية الطرقية تشكل صلة وصل ذات أهمية كبرى داخل المنطقة قيد الدراسة وبين المنطقة ومحيطها.

في يخص المسالك القروية الرابطة بين الدواوير تستوجب وضعيتها ضرورة القيام بترميمها وإصلاحها خاصة تلك التي تتأثر بالفيضانات في المواسم المطيرة.

مجمل الإكراهات التي تعرفها الشبكة الطرقية إكراهات تتطلب توحيد الجهود لتجاوزها تفاديا للجوء الساكنة إلى النقل الغير مهيكل إذ تمثل العربات المجرورة التوجه الأول والأخير لتنقل فئات عريضة من السكان.

خـاتمة:

إذا كان الهدف من التأهيل الترابي بمنطقة تساوت السفلى هو التدخل في الوسط التاساوتي بما يتوافق ومعالم التحديث والتنمية، فإن معظم تلك التدخلات لم تتسم بنوع من الحذر بشريا وترابيا بقدر ما كرست له على المستوى الطبيعي. ويمكن ملامسة ذلك من خلال مدى اندماج وتفاعل الساكنة مع الاختيارات الكبرى

التي نهجتها الدولة في إطار تأهيلها، فالتحولات الاجتماعية والمجالية وما يطبع هذا المجال من إكراهات طبيعية وبشرية جعلت من حصيلة مجمل البرامج التنموية حصيلة ذات نواقص لا ترقى إلى مستوى انتضارات الساكنة المحلية التي لا تزال في انتظار تحسين واقع منطقتهم من ذلك الواقع المعقد الذي تغيب فيه معالم التنمية الشمولية إلى واقع أكثر منه توازنا وتأهيلا.

* * * *

بيبليوغرافيا

- إقليم قلعة السراغنة: الإنسان، المجال، التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، تنسيق محمد الاكلع، مراكش، 2004.
- حسن المباركي، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهر التقنية، الاقتصادية والسوسيومجالية بسهل تساوت الوسطى(الحوز الشرقي)، بحث لنيل شهادة الدكتورة، تحت إشراف الأستاذ بوطيب الطاك، 02/ 05/ 2003.
- حسن المباركي، الري وندرة الماء: مشكل الفلاحة العصرية بحوز مراكش، مثال حوض نفيس الأسفل، رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1987/ 1988
- عبد الغني فهمي، التحديث الريفي: العوامل، المظاهر والانعكاسات التقنية الاقتصادية والسوسيومجالية بالمجالات المسقية العصرية "تساوت السفلى" مراكش 2009-2010
- نادية السملالي، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة القاضي عياض كلية الاداب والعلوم الانسانية، مراكش، 2009/ 2010
- المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، التقرير النهائي، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، مطبعة ازناسن، سلا، 19و20 يوليوز2000
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، نظرة بالأرقام على إقليم قلعة السراغنة، 2008.
- المملكة المغربية، وزارة التجهيز والصيد الفلاحي، المديرية الجهوية للفلاحة، جهة مراكش تانسيفت الحوز، المخطط الفلاحي لإقليم قلعة السراغنة وتفعيل المشاريع برسم 2009/ 2010، يوليوز 2010.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، المساعدات المالية في إطار صندوق التنمية الفلاحية، نونبر 2010.
- المملكة المغربية، وزارة التجهيز، وكالة الحوض المائي لأم الربيع: مؤسسة جديدة في خدمة الماء، يوليوز 1999.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، أهم التدابير المتخذة لمواكبة الموسم الفلاحي 2010/ 2011.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، انطلاق الموسم الفلاحي 2010/ 2011 بإقليم قلعة السراغنة، 2010.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ,» التتبع والتقييم التشاركي» قلعة السراغنة 2012.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 و2004.
- مخططات التمنية الجماعية لمنطقة تساوت السفلى

- *Abdeljalil Louhmadi, Les interrelations entre ville et campagne dans la Tessaout: Le cas d'Elkelaa Des Sraghna dans un espacerural en transformation, thèse de Doctorat d'Etat ès Lettres,Option Géographie Humaine, Université Chouaib Doukkali ;*2006/2007.
- *Errafay.M, La présentation du changement social par des jeunes ruraux de la tessaout (Maroc), Thèse du doctorat de* 3 *éme cycle,Toulouse le Mirail,* 1987.
- *La Politique De l'Eau* 2004 *:Pour Une Gestion Harmounieuse et durable , Agence du bassin hydraulique de l'Oum Errbia.*

- *ORMVAH, Périmètre de la Tassaout Aval, étude de faisabilité,Rapport final, Juillet,* 1986.
- *O.R.M.V.A.H, Journée de réflexion sur la gestion du canal derocade et de la mise en valeur agricole des secteurs centraux et duNfis, Marrakech, Le* 3 *Janvier* 2008.
- *Plan Maroc Vert, premières perspectives sur la stratégie agricole,Ministère de l'agriculture, avril,* 2008.
- *www.agriinvest-marrakech.org.ma, www.indh.gov.ma*